LSE Middle East Centre

PeaceRep
Peace and Conflict Resolution Evidence Platform

التعليم العالي في العراق بعد 2003: تحديات مستمرة

إلهام مكي

مركز الشرق الأوسط | تشرين الثاني / نوفمبر 2023

عن مركز الشرق الأوسط

يعتمد مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محوراً مركزياً لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز إلى تعزيز التفاهم وتطوير البحوث الدقيقة حول المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم. تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

مسؤولة التحرير
نسرين الرفاعي

تصميم
ربال سليمان حيدر

صورة الغلاف
خريجو جامعة بغداد يلقون قبعاتهم في الهواء أثناء التقاط صورة جماعية بجانب نصب إنقاذ الثقافة العراقية في بغداد، العراق، 2019.

© Hadi Mizban, Associated Press / Alamy Stock Photo

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE), the Middle East Centre or the UK Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO). This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

LSE Middle East Centre

PeaceRep Peace and Conflict Resolution Evidence Platform

التعليم العالي في العراق بعد 2003: تحديات مستمرة

إلهام مكي

مركز الشرق الأوسط

تشرين الثاني / نوفمبر 2023

عن المؤلفة

إلهام مكي، باحثة وناشطة في قضايا حقوق المرأة وهيكليات السلطة والتمييز، و تركز أبحاثها بشكل خاص على تحليل النزاع وإشراك النساء في عمليات بناء السلام. حاصلة على شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة القدّيس يوسف، لبنان. تعمل كمدّرسة في الكليّة التربوية المفتوحة، وزارة التربية العراقية.

This research is supported by the Peace and Conflict Resolution Evidence Platform (PeaceRep), funded by the UK Foreign, Commonwealth & Development Office (FCDO) for the benefit of developing countries. The information and views set out in this publication are those of the authors. Nothing herein constitutes the views of FCDO. Any use of this work should acknowledge the authors and the Peace and Conflict Resolution Evidence Platform.

About PeaceRep

PeaceRep is a research consortium based at The University of Edinburgh. Our research is re-thinking peace and transition processes in the light of changing conflict dynamics, changing demands of inclusion, and changes in patterns of global intervention in conflict and peace/mediation/transition management processes.

Consortium members include: Conciliation Resources, Centre for Trust, Peace and Social Relations (CTPSR) at Coventry University, Dialectiq, Edinburgh Law School, International IDEA, LSE Conflict and Civicness Research Group, LSE Middle East Centre, Queens University Belfast, University of St Andrews, University of Stirling, and the World Peace Foundation at Tufts University. PeaceRep is funded by the Foreign, Commonwealth and Development Office (FCDO), UK.

PeaceRep: The Peace and Conflict Resolution Evidence Platform

PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | Twitter @Peace_Rep_

School of Law, University of Edinburgh, Old College, South Bridge, EH8 9YL

الملخص التنفيذي

أعاقَ نحو ثلاثة عقودٍ من الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية والخارجية معظم مساعي تطوير نظام التعليم العالي في العراق، وتعرّضت في هذه العقودِ المؤسساتُ التعليمية لتدمير بالغ، وتهالكت البنى التحتية بشكل كبيرٍ نتيجة الحصار الاقتصادي على البلاد في الفترة 2003–1990، كما واجه المدرسون صوراً مختلفة من العنف، وسُجّلت حالات قتل واختطاف وتهجير بحقّهم، لم تنقطع عام 2003، بل إنَّها زادَتْ بعدَه بشكل ملحوظ.

وقد لخصت استراتيجية جامعة بغداد للأعوام 2022–2018 أهمّ نقاط الضعف التي تواجه التعليم العالي في العراق بما يأتي:

- عدم كفاية المهارات المُعطاة في مؤسسات التعليم أو التدريب وموافقتِها لِما هو مطلوب في سوق العمل، نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي داخل الجامعات، وضعف تطبيق نظام الجودة الشاملة في مراحل التعليم العالي.
- تقييد الحرية الأكاديمية وتسييس التعليم، نتيجة ترسيخ نظام المحاصصة الطائفي، وانتشار العنف السياسي، حيث تزداد الرقابة الذاتية self-censorship لدى الأكاديميين، بشكل يؤثّر على علمية ومصداقية البحوث لاسيّما البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- انخفاض معدل الإنفاق على البحث العلمي ليكونَ الأدنى على مستوى المنطقة.
- عدم جاهزيَّة البنى التحتية للكليات الحكومية والأهلية على الرغم من التوسع فيها، وعجزها عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة سنويّاً، فأكبر فئة سكانية في العراق هي من الشباب.
- ضعف السياسة الحكومية في التعامل مع المشاكل الاقتصادية وعمالة الشباب خريجي الجامعات ضعفاً يُنذر بتأجيج العنف وتغذية الأسباب الجذرية للنزاع، واستمرار الاحتجاجات ضد الحكومة.
- عدم فاعليَّة الجامعات في نقل المعرفة المحفزة للابتكار والابداع، وبُعدها عن إيجاد الإجابات والحلول للأزمات والنزاعات المستمرة التي تواجه العراق.

ونظراً لهذا كلّه، تغدو مسألة إعادة بناء مؤسسة التعليم العالي وفق أسس تتلاءم مع متطلبات الواقع المتغير في البلاد على الصَّعيدِ الاقتصادي والاجتماعي، وبشرط مراعاةِ مصلحة أفراد المجتمع لاسيّما من الشباب، ضرورةً ملحّة لتحقيق الاستقرار السياسي ودعم عمليات بناء سلام مستدام في البلاد.

توصية للحكومة العراقية:

- تكمن الخطوة الأولى لإصلاح نظام التعليم العالي في العراق في ضمان استقلالية المؤسسات الأكاديمية وتحررها من الضغوطات السياسية التي تقوّض دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتَقَدُّم المجتمع. وتتحقق استقلالية الجامعات بإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للتعليم العالي، بعيدةٍ عن تدخّلات الأحزاب والكتل السياسية وبيروقراطية المؤسسات الحكومية، تكون مسؤولة عن تنظيم المعايير الأكاديمية والبنى التحتية التي تدعم عملية التعليم، وتطورها، وتعالج الأزمة الهيكلية للمؤسسات الأكاديمية في البلاد.

توصيات للجهات الدولية:

أ. منظمات الأمم المتحدة المعنية بالتعليم (اليونسكو)

- تطوير آليات تعاون فعّالة مع الجامعات العراقية لتحسين المناهج الدراسية، وتطويرها، ومحاولة استحداث تخصصات حديثة تناسب حاجة السوق المحلية.

ب. الاتحاد الأوروبي وحكومة المملكة المتحدة

- إنشاء أُطر عمل مشتركة بين المؤسسات الجامعية والبحثية في المملكة المتحدة والجامعات العراقية، لتشجيع البحث العلمي وتدريب الباحثين على تبني أساليب بحث متطورة، وتعزيز الفكر النقدي عندهم.
- تشجيع التعاون بين مراكز الأبحاث المحلية ومراكز الأبحاث الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، لتطوير دور الجامعات في مواجهة الأزمات، والانفتاح على قضايا المجتمع، وجعلها وثيقة الصلة بالمتغيرات السريعة لإيجاد الإجابات والحلول الملائمة.

التعليم العالي في العراق: سياق عام

في عام 2021، عَدَّت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق خروجَه من التصنيف العالمي لجودة التعليم انتكاسةً للمنظومة التعليمية، لكنّ هذه النّتيجة كانت متوقعة؛ لأنّ التعليم في العراق واجه تحديات ومشاكل هيكلية كثيرة وكبيرةً منذ عقود، بعد أن كان قد صُنِّفَ من قبل اليونسكو كصاحب أفضل نظامٍ تعليميّ في المنطقة في نهاية السبعينيات، حين تمكن العراق من توسيع التّعليم أفقيّاً وعموديّاً، وانخفضت فيه معدّلات الأمّيّة بشكل كبير (Issa and Jamil, 2010).

وتأتي الحروب والنّزاعات المسلحة التي شهدها العراق – خارجيّاً وداخليّاً – أهمَّ التحديات التي واجهت نظام التعليم فيه؛ فقد أدّى توجيه نظام البعث في البلاد 1968–2003 الإنفاقَ الحكوميَّ إلى التسليح وتمويل المؤسسات العسكرية، وإهماله بقية قطاعات البلاد ومنها التعليم، إلى إضرارٍ كبيرٍ بجودَتِهِ وتقصيرٍ كبيرٍ في تطويره. فعلى سبيل المثال خُصِّص لقطاع الدفاع الوطني ووزارة الدفاع عام 1982 3,600 مليون دينار عراقي، بمعدل نمو 52%، أما قطاع التربية والتعليم فكان نصيبه 540 مليون دينار فقط، بمعدل نمو 1% فقط (Conflict Records Research Center (CRRC)).

ثم يأتي ثانياً الحصار الاقتصاديّ على البلاد في الفترة 1990–2003 الّذي فُرض نتيجة اجتياح دولة الكويت في آب/أغسطس 1990، وكانت هذه الفترةُ من أكثر الفترات التي شهدت تدهوراً في البنى التحتية ومنظومة التعليم، إذ تراجعت بشكل خطيرٍ مؤشرات التنمية وتمكين الأفراد، وانحسرت مجالات المعرفة والوصول إليها (Issa and Jamil, 2010).

وبعد احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، عكس واقع نظام التعليم الأزمات والحروب السابقة التي مرّت بها العراق، وفي جوانب معينة أصبح الوضعُ أكثر سوءاً نتيجة استمرار النزاعات المسلحة وتدهور الأوضاع الأمنية، ففي الفترة بين 2003–2005 تعرض 84% من المؤسسات الأكاديمية للتدمير والنهب. (Zipoli, Silvia Marchionne 2021) وأكدت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي اغتيال 154 أستاذاً جامعياً خلال الفترة من 2003 حتّى 2006، وأغلقت كثير من المدارس والجامعات أبوابها (مؤسسة أرفاد، 2014). وفي عام 2016 أصبح 3.2 مليون طفل عراقي خارج المدرسة بعد سيطرة جماعات داعش الإرهابية في 2014 على مساحات شاسعة من البلاد (منظمة اليونيسف).

ولا يقتصر تدهور البنية التحتية لقطاع التعليم على مناطق النزاعات، بل يمتدّ إلى بقيّة المحافظات التي لم تشهد نزاعات مسلحة مباشرة أيضاً، فقد استمرت قرارات الحكومة بتوجيه موارد الميزانية الوطنية نحو القطاع العسكريّ (الأمم المتحدة، الإسكوا، 2015)، وفي عام 2017 بلغت نسبة الإنفاق على التسليح والأمن والدفاع نحو 22.6%، في حين كانت حصة التعليم 9.3%، والصحة 3.8% فقط (وزارة التخطيط). ولم تتجاوز موازنة وزارة التعليم العالي في عام 2019 سوى 2.12% من الموازنة العامة، 97% منها رواتب للموظفين (العيسى، 2020).

من جانب آخر، أكدت إحصائية قامت بها الأمم المتحدة أنَّ ثلث سكّان العراق يعيشون في الريف، وهذه نسبة كبيرة، وأنّ نسبة نمو الرّيف تبلغ 3.2% أي إنّها أعلى بقليلٍ من نسبة نموّ المدن الّتي تبلغ 3.1%، ومع ارتفاع نسبة نموّ الرّيف فإنّه معظم المناطق الريفية تعاني من الإهمال والعزلة وعدم توفُّر البنى التحتية، وضعف شبكة النقل والاتصالات (وكالة المدى الإخبارية، 2013)، ولذلك لا تزال الجامعات الحكومية والأهلية تتركز في مراكز المدن، ممّا يوسّع الفوارق بين الحضر والريف، ويرسخ عدم المساواة في الحصول على الحقّ بفرص تعليم جيدة.

وفي الواقع التعليم العالي في العراق كان يواجه تحديات منذ بداياتِه، منذ تأسيس جامعة بغداد 1957 التي تُعدُّ اللبنة الأولى لتأسيس التعليم العالي في البلاد، وكانت هذه التّحدّيات تتعلّق بالسياقات والتجاذبات السياسية في البلاد، ثمّ بدأ تقويض بنية التعليم العالي بسيطرة نظام البعث على المجال العامّ ومفاصل الدولة ومؤسساتها، وحُوِّلَتْ مؤسسات التعليم العالي إلى منصات لتعزيز إيديولوجية نظام البعث السياسية، ووُضع انتماء المعلّمين والأساتذة الجامعيّين إلى حزب البعث شرطاً للاستمرار في أعمالهم ومناصبهم، ففقد بهذا التعليمُ العالي استقلاليته الأكاديمية (موقع سلطة الائتلاف المؤقتة). ثمَّ لم يغير الانتقال من سيطرة نظام البعث إلى نظام سياسي جديد عام 2003 من واقع التعليم العالي، ولم يعالج المعوقات الهيكلية.

وقد لخصت استراتيجية جامعة بغداد 2018–2022 جملة من نقاط الضّعف البنيوية التي تواجه التعليم العالي في الوقت الحالي بما يأتي:

1. عدم كفاية الموارد الماليّة اللازمة لإنجاز التوسّعات والاستحداثات الماديّة وغير الماديّة المؤمَّل إنجازها خلال السنوات الخمس القادمة.
2. حاجة عدد من الكليّات ومراكز الأبحاث إلى إنشاء مبانٍ ومنشآتٍ جديدة تتلاءم مع التطورات التكنولوجية.
3. ضعف التنسيق بين كليّات الجامعة ومراكز البحوث فيها من جهة، وسوق العمل من جهة ثانية.
4. تقادم نُظُم المعلومات الإداريّة، وضعف اعتماد الإدارة الجامعيّة على تقاريرَ وإحصاءاتٍ مُستخرَجةٍ من هذه النُّظُم.
5. ضعف اتِّباع التوصيف الوظيفيّ للعاملين في الأجهزة الإداريّة للجامعة.
6. قلة تطبيقات الحكومة الإلكترونيّة على مستوى الجامعة.
7. ضعف العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
8. ضعف تواصل الجامعة مع المتخرِّجين.
9. عدم تمكن الطلبة من اللغة الإنكليزية فضلاً عن ضعفهم في اللغة العربية.
10. ضعف مواكبة التطوُّر في أساليب التدريس والبحث العلمي وطرائقهما الحديثة.
11. غياب التخطيط الاستراتيجيّ على مستوى الكليّات والأقسام.
12. ضعف نظام الحوافز الذي يُشجِّع الإبداع والابتكار.
13. عدم كفاية قواعد البيانات

نلاحظ أنّ معظم نقاط الضعف المذكورة في استراتيجية جامعة بغداد 22–2018 تعبّر عن مشاكل بنيوية طويلة الأمد، (Zipoli, Silvia Marchionne, 2021)، فقد أخفقت الحكومات المتعاقبة على البلاد منذ 2003 في إعادة بناء قطاع

التعليم – ولا سيّما التعليم العالي – وفق المعايير الأكاديمية الصحيحة، كما أخفقت في أن تعيد له استقلاليته، بل استبدلت هيمنة نظام البعث بهيمنة نظام المحاصصة الطائفية، كما توسّع نطاق العنف السياسيّ حين تمكنت مجموعات مسلحة من الوصول إلى السلطة، وأصبح لها تمثيل سياسي تمكنت به من فرض أجنداتها الخاصة بقوة السلاح، وقد أدى هذا كلّه إلى تقليص الحريات الأكاديمية في مؤسّسات التعليم العالي في البلاد بشكل عامّ.

وتركّز هذه الورقة البحثية على دراسة بعض التحدّيات التي وردت في استراتيجية جامعة بغداد المذكورة، في محاولة لإلقاء الضوء على الأسباب الجذرية لتلك التحديات، ووضع تساؤلات حول مدى قدرة الحكومة على استثمار نقاط القوة والفرص المذكورة في الاستراتيجية لمعالجة نقاط الضعف تلك.

ضعف التنسيق بين الجامعات وحاجات سوق العمل

يؤكد عدد من الأبحاث والتقارير المنشورة على موقع وزارة التخطيط العراقية – حسب الموجز الإحصائي للعراق 2018 – أن أحد أهمّ أسباب ظاهرة بطالة الشباب، أو صعوبة حصولهم على عمل لائق ومستقرّ، هو عدم كفاية المهارات التي يتلقَّونَها في مؤسسات التعليم العالي أو التدريب المهني في وزارة التربية لما هو مطلوب في سوق العمل (قباني، 2019). ويأخذ عدم التوافق أو التطابق بين العمل والتعليم على أرض الواقع أحد شكلين: أحدُهما أن يعمل الشباب الخريجون/ات في وظائف تتطلب مستويات علمية أقلّ أو أعلى مما يمتلكونه من علومٍ أو معارف أو مهارات، وثانيهما أن يعملوا في مجالاتٍ بعيدة عن اختصاصاتِهم الدراسية. وقد بيّن مسح القوى العاملة لمنظمة العمل الدولية، انتشارَ حالة عدم التوافق والتطابق بين التّعليم والعمل بشكل واسع في العراق، إذ جاء فيه أن 129,290 شاباً يعملون في وظائف تتطلب مستوى مهارات ومعرفة أقل مما يمتلكون، ويمثلون 9% من مجموع القوى العاملة (Iraq Labour Force Survey 2021, 2022).

كما أشار تقرير وزارة التخطيط العراقية لمسح القوى العاملة في العراق عام 2021 – المُعَدّ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية – إلى استمرار مشكلة عدم التوافق بين التخصص الأكاديمي وسوق العمل، وإلى أنّ أكثر من ثلث الشباب في العراق هم إما خارج التعليم أو التدريب أو العمل، وتشكّل الإناث النسبة الأكبر منهم، وترتفع النسبة في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية. وقد مثلت محافظة نينوى النسبة الأعلى بواقع 75% من الإناث، و35.5% من الذكور، وتلتها محافظة المثنى (عبد اللطيف، 2022)، وهي نفس المحافظات الأعلى بنسبة الفقر.

وتفوق أعداد الشباب المنضمين إلى سوق العمل سنوياً فرص العمل المطلوبة، ممّا يرفع احتمال زيادة البطالة بينهم. فقد أكّد الاتحاد العامّ لنقابات العمال في العراق أن أعداد العاطلين عن العمل وصل إلى 6 ملايين عاطل، معظمهم من خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا (Middle East Monitor, 2022). وبحسب تقرير منظمة العمل الدولية فإن نسبة مشاركة القوى العاملة في العراق إلى إجمالي السكان هي الأدنى على مستوى العالم، إذ تُقدر بنسبة 49% في الحكومة الاتّحادية و40% في إقليم كردستان (منظمة العمل الدولية، 2022). وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب 35.8% (منظمة العمل الدولية، 2021)، وهي نسبة خطيرة إذا أخذنا بالاعتبار أنّ الشباب هم الفئة السكانية الأكبر، فهذا يؤدي إلى تزايد احتمالات بقائهم/نَّ في دائرة الفقر والتهميش، وزيادة عوامل الخطورة بتأجيج مشاعر عدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية المؤدية حتماً إلى نشوء النزاعات والعنف.

في دراسةٍ حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب – أجريت في شباط/فبراير 2022 – أكدت نسبة 73% من المستجيبين للدّراسة من حملة شهادة البكالوريوس، وجودَ سوء تخطيطٍ في إعداد الخريجين وتخصصاتهم بما يتفق مع حاجات سوق العمل المستقبلية، كما أنَّ معظم الخريجين يفتقدون القدرة على مواجهة التغييرات الحاصلة في أنماط فرص العمل في ظل عصر الأتمتة والتطور التكنولوجي السريع المرتبط بمجال المعلومات والاتصال. يقول أحد

الخريجين "تخرجت من كلية التربية قسم التاريخ، درست نفس المنهج ونفس المفردات التي درستها في مرحلة الخامس الابتدائي، لماذا لا ننفتح على مناهج جديدة، لماذا لا نستحدث أقساماً جديدة مثلا قسم بناء السلام؟" (تقرير تحديات الشباب الاقتصادية والاجتماعية، 2022).

ضعف مواكبة التطوُّر في أساليب التدريس والبحث العلمي وطرائقهما الحديثة

يُعَدُّ الروتين والبيروقراطية العالية في هيكلية الوزارة آفتانِ قويّتانِ؛ إذ إنَّهما يعوِّقانِ الحصولَ على التوصيفات الوظيفية لمخرجات البرامج التعليمية الحديثة التي تتوافق مع المهن والوظائف التي يحتاجها سوق العمل، ويعوِّقانِ أيضاً تغيير المناهج وتطويرها (العيسى، 2020). فمن المشكلاتِ الرّئيسَةِ في قطاعِ التَّعليم العالي أنَّ معظم الطلبة الجامعيين يتخرجون بمؤهلات معرفية نظرية لا تمتّ لواقع سوق العمل بِصِلَة، وأنّ المناهج الدراسية لا تنسجم مع حاجة سوق العمل المحلية ولا العالمية، كما أنَّ أساليب التدريس المتبعة أصبحت أساليبَ قديمةً عفا عليها الزمن، فما يزال أسلوب التحفيظ والتلقين والتركيز على المعلومات النظرية هو السائد بين هذه الأساليب. ونتيجة لهذا كلّه يفتقد معظم الطلبة مهاراتِ التحليل والإبداع والابتكار والتفكير النقديّ، ممّا يجعلهم يتوجهون إلى الدراسة من أجل النجاح والحصول على الشهادة فقط.

وقد أدّى غياب التخطيط الاستراتيجيّ القائم على الحاجة الفعلية لسوق العمل إلى تكرار البرامج ومجالات الدراسة، ويظهر هذا في استحداث كلّيات بالتخصصات نفسها تكونُ ذاتَ محتوًى متشابهٍ وإن اختلفت أسماؤها.

وثمّة مشكلةٌ أخرى في هذا السياق هي أنّ التدريبات التطبيقية تكاد تكون شبه معدومة في كثيرٍ من الجامعات والكلّيّات التّطبيقيّة التي يحتاج فيها الطالب إلى تدريب عملي لاكتساب المهارة المطلوبة في سوق العمل. وكمثالٍ على ذلك، قالت إحدى الشّابّات: "أنا خريجة كلية طبّ بيطري، درست خمسة سنوات في الجامعة، وتخرجت كطبيبة بيطرية، لكن لم أعمل سوى عملية جراحية واحدة طيلة فترة دراستي الجامعية. حالياً أنا لا أمتلك أيّ مهارة عملية في مهنتي، وهذه أكبر جريمة. أنا طبيبة ولا أعرف كيف أجري عملية جراحية!" (تقرير تحديات الشباب الاقتصادية والاجتماعية، 2022).

ونتيجةً لنقص التّدريب الكافي لتحضير الطلّاب لسوق العمل، يواجه خريجو الجامعات عقباتٍ كثيرةً حين يحاولونَ إيجاد فرص عمل في القطاع الخاصّ، تتمثل بعدم امتلاكهم الخبرة/ المهارة العملية التطبيقية "التأهيل المهني" الذي من المفترض أن يحصلوا عليه في تخصّصهم الأكاديميّ المطلوب لشغل الوظيفة. ولهذا يلجأ بعض الخريجين إلى تحسين قدراتهم إمّا عن طريق اكتساب خبرات ومهارات عملية تتعلّق بتخصصهم الأكاديمي اعتماداً على إمكانياتهم الذاتية، من خلال المشاركة في دورات تطورية (عبر الإنترنيت)، أو عبر مراكز خاصة تقدّم دورات تعلم اللغة الإنكليزية وتقنيات الحاسوب، وهذا يعني زيادة المدة الزمنية اللّازمة لدخولهم سوق العمل، أو من خلال العمل في أي وظيفة بعيدة عن تخصّصهم الأكاديميّ، وهم يتساءلون عن جدوى دراستهم الجامعية.

ينتشر حاليّاً سعي بعض الطلبة إلى الالتحاق بالاختصاصات الأكاديمية التي توفر وظائف (التعيين المركزي) في القطاع الحكومي بعد التخرج، هذا النّمط الّذي أصبح شائعاً لدى أعداد كبيرة من الخريجين، سعياً للحصول على وظيفةٍ بعد التّخرّج، لكنّه يؤدّي إلى (تضخّم) في القطاع الحكومي بسبب كثرةِ المنتسبينَ إليه، ولأنّ هذه الاختصاصاتِ لا تتطلب أيّ مهارة أو خبرة مهنية مسبقة، وتكتفي بشهادة التخرج من الجامعة.

غياب التخطيط الاستراتيجيّ على مستوى استحداث الكليّات والأقسام الحكومية والأهلية

اتبعت وزارة التعليم العالي قبل عام 2003 نظام "القبول المركزي" لتوفير فرص التعليم الجامعي لجميع الطلبة المؤهّلين لإكمال دراستهم الجامعية، واستمر العمل بهذا النظام حتى بعد 2003، رغم قِدَمِ إجراءاته وعدم ملاءمته للتطور الحاصل في الأنظمة التعليمية ومخرجاتها على مستوى المنطقة وبقية دول العالم. لذلك أشارت استراتيجية التعليم العالي 22–2018 إلى "حاجة الكليّات ومراكز الأبحاث إلى إنشاء مبانٍ ومنشآتٍ جديدة تتلاءم مع التطورات التكنولوجية"، فحتّى عام 2018 وصل عدد الجامعات الحكومية إلى 35 جامعة، تشهدُ ضغطاً كبيراً عليها لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلبة المتخرجين من المرحلة الإعدادية، الّذين هم في زيادة مستمرة، إذ ارتفعت نسبة المتخرجين من الدراسة الأولية من السنة الدراسية 81–1980 إلى السنة الدراسية 2017–2016 بمستوى 606.4% (العيسى، 2020)، وهي زيادة كبيرة جداً لا تتلاءم مع أعداد الجامعات والكليات الحكومية الحاليّة، يضاف إلى هذا تدهور البنى التحتية لتلك الجامعات، وافتقارها إلى المختبرات والقاعات الدراسية والنوادي الطلابية، وصغر المساحات المغلقة والمفتوحة المخصصة لكل طالب فيها.

كما أكدّت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في المركز والأقاليم 22–2012 أنّ مخرجات وزارة التربية تواجه تحديَّيْن: الأول يخصّ أعداد الطلاب المتخرجين من المرحلة الإعدادية، التي تفوق قدرة استيعاب الجامعات والكليات الموجودة حالياً. والتّحدي الآخر يخصّ التخصّصات، إذ يميل 60% من الطلاب إلى الالتحاق بالدراسة في الفروع العلميّة (أحيائي، تطبيقي) أكثر من الفروع الأدبيّة، فقد بلغت أعداد الطلبة الملتحقين بالفروع العلميّة 98,270 طالباً مقابل 39,007 طالب ملتحقين بدراسات الفروع الأدبيّة للعام 2022–2021 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، 2021)، وسبب هذا رغبة كثير من الطلاب في اختيار التخصّصات الجامعية التي توفّر – أو من الممكن أن توفّر – فرص عمل من نمط "التعيين المركزي" (منصة الطالب العراقي)، وهذا يشكل ضغطاً متزايداً على الجامعات والكلّيّات ذات التخصّص العلميّ، ولا سيّما المجموعات الطبية والهندسية، يقابله أيضاً توسُّعٌ غير مدروس في كليات وجامعات العلوم الإنسانية، مع أنّ خريجيها يواجهون أيضاً صعوبات كبيرة في إيجاد فرص عمل ضمن ما بات يعرف بـ"التخصصات الراكدة" أو "المندثرة" (خيري وآخرون، 2022).

وثمّة مشكلةٌ أخرى في هذا السّياق، تكمن في عدم استقرار التعليمات الصادرة من وزارة التعليم العالي بشأن أعداد الطّلّاب المقبولين في الاختصاصات المختلفة، أو سرعة تغييرها، بسبب تدخل الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يحدث أثناء فترة القبول في الدراسات العليا إصدار تعليمات مفاجئة بزيادة المقاعد المطلوبة في هذا الاختصاص أو ذاك، وهو ما يطلق عليه توسّع أوّل وتوسع ثانٍ وربّما ثالث، وفيه يبدأ قَبول "أفضل الراسبين" لملء مقاعد التّوسّعات الجديدة. وكثيراً ما تكون مثل هذه التعليمات ناتج عن رغبة أحد المسؤولين السياسيين في الحصول على شهادةٍ عليا تؤهله لشَغل منصبٍ ما يسعى إليه (مقابلة، أستاذ جامعي، كانون الأول/ديسمبر 2022).

وفي السَّعي لحلّ مشكلة استيعاب أعداد خريجي الدراسة الإعدادية الكبيرة، لجأت وزارة التعليم العالي إلى اتخاذ إجراءات مختلفة، لكنّها ما تزال بعيدةً عن حلّ المشكلة بشكل جذري، ونعني بالحلّ الجذريّ التوسع في إنشاء مبانٍ جديدة، أو تطوير مباني الجامعات الموجودة سابقاً لتتناسب مع المعايير العالمية للأبنية الجامعية المتعلّقة باستيعاب الأعداد المتزايدة سنوياً من خريجي الإعدادية بشكل منظّم وسليم. وإذا ما أخذنا بالاعتبار أنّ العراق يشهد ما يُعرف بـالهبة الديمغرافية في هذه الفترة، فإنّ الفئة الشبابية هي الشريحة الأكبر فيه، ففي عام 2018 بلغ عدد الأطفال تحت سن 15 عاماً أكثر من 15 مليون فرد (وزارة التخطيط العراقية، 2018)، فكان من أحد الإجراءات المتّخذة لمواجهةِ هذا التّزايد في أعداد طلّاب المستقبل فتح الدراسات المسائية ضمن الجامعات نفسها، وتوزيع الطّلّاب على فترتَي دوام: صباحيّة ومسائيّة، وتعديل قوانين وتعليمات وزارة التعليم العالي ليُمنَح طلبة الدوام المسائي الشهادات والامتيازات نفسها الّتي يحصلُ عليها أقرانُهم

في الدراسة الصباحية، مع فرض أجور دراسيّةٍ على الطلبة متباينةٍ حسب التخصّصات، وأصبح هذا الأمر مصدراً آخراً لتمويل الجامعات؛ لأنّ تمويل الجامعات الحكومية يعتمد بشكل أساسيّ على الميزانية الوطنية، وبعد عام 2014 وسيطرة جماعات داعش الإرهابية على مناطق واسعة من العراق، انخفضت ميزانية التعليم العالي بشكل كبير، ووصلت إلى 2.12% من ميزانية عام 2019، يُصرف 97% منها رواتب لموظفي الوزارة، وفي المقابل لم تتجاوز مستويات الإنفاق على الأنشطة العلمية والخدمية والتطويرية سوى 0.05 من إجمالي الموازنات (العيسى، 2020).

حدّدت وزارة التعليم العالي أوقات الدوام الصباحي بستّ ساعات، والدوام المسائي بخمس ساعات تنتهي الساعة الثامنة مساءً، لكن من النادر جداً الالتزام بهذه الأوقات المتأخرة ولا سيّما في ظلّ الوضع الأمني غير المستقر، لذلك لم يكن وقت الدوام يتجاوز ثلاث ساعات، وربما أقلّ، ولا سيّما في الدوام المسائي (وكالة شفق نيوز، 2020)، فانحسرت عملية التعليم والتعلم ضمن البيئة الجامعية، وأصبح التركيز على إلقاء المحاضرات في ساعاتٍ محددة، وبذلك فقد الطلبة في الدوامين فرصة المشاركة في الأنشطة البحثية والعلمية لتعزيز مهاراتهم الفكرية والمعرفية التي يوفّرها الجوّ الأكاديمي في الجامعات، وقُلِّصَتْ أيضاً الأنشطة الاجتماعية والثقافية التي كان يشارك فيها الطلبة (مقابلة، أستاذ جامعي، كانون الأول/ديسمبر 2022).

هناك إجراء آخر لجأ إليه الطلبة في سعيِهم للتّغلّب على مشكلة الحصول على شهادة جامعية، هو الالتحاق بالجامعات والكليات الأهلية التي انتشرت بشكل واسع في السنوات القليلة الماضية، وأصبحت تستوعب نحو 30% من أعداد الطلبة المتخرجين من المرحلة الإعدادية. ويتركز التوسع في الجامعات الأهلية في اختصاصات كلّيّات طبّ الأسنان والهندسة والصيدلة أكثر من غيرِها لكون هذه الاختصاصات تدرّ أموالاً لتلك الكليات. وقد شهدتْ أعوام ما بعد 2003 ازدياداً في أعداد الجامعات والكليات الأهلية وفي أعداد الطلبة الملتحقين بها بنسبة تتراوح بين 18 و20% من مجموع عدد الطلبة المتقدمين للتعليم الجامعي، وحتّى عام 2018 كان هناك 16 كليّة أهليّة من أصل 21 تعود ملكيتها لأحزاب سياسية متنفذة، وهذه الأحزاب تجعل هذه الكليات واجهة لها، ومصدراً لتمويلها في الوقتِ نفسِه (يوسف، 2019).

وبشكل عام، تواجه الجامعات الأهلية تحديات عديدة، فمع أنَّ قانون التعليم العالي الأهلي رقم 25 لسنة 2016، ينصّ على أنّ الهدف من تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية، هو "توفير الفرص الدراسية الجامعية الأولية والعليا (النظرية والتطبيقية) لغرض الإسهام في إحداث تغييرات كمّيّة ونوعيةٍ في الحركة العلمية والثقافية والتربوية في المجتمع العراقي... والقيام بالبحث العلمي وتشجيعه، وتطوير المنهج العلمي..." (قانون التعليم العالي الأهلي)، بقيَت الجامعات والكليات الأهلية في العراق هي "الحلقة الأضعف في التعليم العالي"؛ إذ لا يمتلك معظمها مبان ملائمة، ووصلَ الحالُ ببعضِها إلى أن يكون عبارة عن "بيت مؤجر"، وتعاني الصفوف الدراسية فيها من الاكتظاظ، ومناهجها الدراسية من الاختصار، إلى درجةِ فقدان المحتوى العلمي للمادة المدروسة، وفي حالات عديدة لا يتطابق اختصاص الكادر التدريسي مع الموادّ الّتي يدرّسونها للطلبة. ومع هذا أصبحت الكليات الأهلية ملجأ الموظفين الحكوميين ولا سيما الأشخاص أصحاب السلطة والنفوذ، كالضباط والسياسيين الرّاغبين في الحصول على شهادة أكاديمية من دون أن يتطلب ذلك منهم حضوراً، وفي بعضِ الحالاتِ من دون أداء امتحانات (الربيعي، 2014).

ونظراً لهذا الحلّ (غير الجذري) لم يظهر بشكل واضح دور ولا فاعلية ولا جودة مخرجات لتلك الجامعات الأهليّة، فكثرة أعداد المتخرجين منها – ولا سيما من التخصصات الطبية – يفوق حاجة المجتمع في الوقت الحالي، وهذه الكثرة تضع الحكومة العراقية أمام تحدٍّ كبير يتمثّل في توفير فرص عمل "تعيين مركزي" لهؤلاء الخرّيجين، وإذ لم يتحقّق ذلك فقد اضطُرّ العشرات منهم إلى الخروج في تظاهرات احتجاجية للمطالبة بحقّهم في التعيين. وإلى الآن ينتظر العشرات من خريجي التخصصات الطبية من الجامعات الأهلية، سنوات طويلةً قبل حصولهم على وظيفة في المؤسسات الحكومية، مع أنّ هذا هو الهدف الأساسي من دراستهم، ممّا يزيد مخاطر انضمامهم إلى آلاف الشباب العاطلين عن العمل من التخصصات الأخرى (العاني، 2022).

التعليم العالي في ظل المركزية والاستقطاب الطائفي

رسمياً تدار معظم الجامعات من قبل رؤساء وعمداء معيَّنِين على أساس المحاصصة الطائفية، إذ تُوَزَّعُ المناصب ومواقع صنع القرار في وزارة التعليم العالي والجامعات – كما هو الحال في بقية الوزارات – وتُعطى لأشخاص موالين لأحزابٍ في السلطة، ويُستبعَدُ منها الأشخاص المستقلّون ذوو الكفاءة والخبرة. فتجربة العراق مع نظام اللامركزية تجربةٌ حديثة، أنتجها تغيُّر النظام السياسي البعثي الديكتاتوري بعد 2003، وقد حاول دستور العراق الجديد 2005 تحديد أبعاد اللامركزية، ومَنْعَ تركيز السلطة في إدارة الدولة عبر عدّة موادّ، فنصت المادة 116 من الدستور على أن "يتكوّن النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية"، كما حدّد الدّستور بالتفصيل السلطات الممنوحة للحكومة المركزية وسلطات الأقاليم والمحافظات. ومع هذا فقد شابت سياسات الحكومةِ نحو اللامركزية ثغرات بنيوية نتيجة المركزية الشديدة التي اتبعها النظام السابق في إدارة مؤسسات الدولة، فلم تستطع إعادة هيكلة المؤسسات بعد 2003 أن تُحدث تغييراً كبيراً فيها، وحافظت على التوجهات السياسية نحو المركزية، ولكنْ قادتْ هذه المركزيَّةَ الكتلُ والأحزابُ السياسية الحاكمة، لضمان النفوذ والسلطة من خلالها، ولحماية شبكاتها الزبائنية مع الجماعات المؤيّدة لها، فأُخضعتْ جميع المناصب القيادية في المؤسسات الحكومية إلى تحكم القيادات السياسية العليا. وهنا تتداخل المركزية واحتكار السلطة مع الاستقطاب الطائفي "المحاصصة الطائفية" الذي شكل ملامح النظام السياسي في العراق بعد 2003، وخضعت جميع الوزارات في الحكومة لنظام المحاصصة، وكانت وزارة التعليم العالي من حصة الشيعة، ووزارة التربية من حصة السُّنة.

وبشكل طبيعي، ونتيجةً لهذا الخضوع لنظام المحاصصة، امتد الاستقطاب الطائفي إلى المجموعات الطلابية، وأصبحت العلاقات والصّلاتُ في المجموعات الطلابيّة في الجامعات الواقعة في مناطق ذات تنوع عرقي أو ديني أو طائفي، تتّسم بجوّ متوتر ومشحون، فيه كلُّ مجموعة طلابية تحاول فرض توجهاتها الطائفية/السياسية على الفضاء العامّ في الجامعة التي هي فيها. وجعلتْ سيطرةُ الأحزاب الشيعية على وزارة التعليم العالي من الجامعات منابر لها تعبّر من خلالها عن هويتها الدينية للشيعة حصراً دون بقية المذاهب والأديان، ففي يوم عاشوراء – مناسبة مقتل الإمام الحسين – تتشح الجامعات باللون الأسود، ويتولى بعض الطلبة – بدعم من جهات خارجية – وضع لافتاتٍ تحمل رموزاً دينية طائفيةً داخل أروقة وساحات الجامعات، وتُقام طقوس النّعي والتأبين داخل الجامعة، ويُعطَّل الدوام. وأي محاولة من قبل الأساتذة أو العمداء لمنع هؤلاء الطلبة من إقامة هذه الطّقوس تُقابَلُ بالرفض والاستنكار، وقد يصل الأمرُ إلى حدّ القتل، كما حصل مع الدكتور عبد السميع الجنابي – وهو أستاذ من الطائفة السنية – عندما حاول رفع لافتات وُضعت داخل الجامعة المستنصرية من قبل مجموعة من الطلبة مدعومين من أحزاب سياسية شيعية، فتعرض للتهديد، وتشكلت لجنة تحقيقية لم تُكمل عملها بسبب اغتياله من قبل جهات مجهولة طعناً بالسكاكين، ثُمّ رُمِيَ على قارعة الطريق (وكالة الشرق الأوسط، 2004).

بعد سيطرة جماعات داعش الإرهابية على محافظة نينوى 2014 اضطُرَّتْ وزارة التعليم العالي إلى استحداث جامعة الحمدانية، بسبب أعمال العنف المختلفة – من قتل، وخطف، وتفجير عبوات ناسفة – التي استهدفت بشكل خاص الطلبة المسيحين واليزيدين المقيمين في سهل نينوى، الذين كانوا يدرسون في جامعة الموصل. لكنّ محاولة فصل الطلبة من الديانة المسيحية واليزيدية من هذه الجامعة لم يساعد على تخفيف خطابات الكراهية ضدّ الأقليات داخل أروقة الجامعة، نتيجة الاستقطاب الطائفي الشّديد الذي يسود هيكلية الجامعة (مقابلة، أستاذة جامعية، كانون الأول/ديسمبر 2022).

وخلافاً للنظام المتّبع في عددٍ من دول العالم المتقدّم، الّذي يمنح استقلالية واسعة للمؤسسات التعليمية مع إشراف ومراقبة خارجية، تخضع الجامعاتُ العراقية بشكلٍ تامٍّ ومباشرٍ لمركزية إدارية ومالية من قبل وزارة التعليم العالي،

فلا تملك الجامعاتُ أيّ قرار في التوسع وإنشاء الكليات، ولا في تعيين الإداريين أو الأساتذة، ولا في تحديد أعداد الطلبة المقبولين "القدرة الاستيعابية"، نتيجة مركزية القبول، ولا يُسمح لها أيضاً برسم سياساتها التعليمية بشكل مستقل، ولا بعَقد مذكرات تفاهم مع جامعات أخرى، إلا بموافقة الوزارة. ويعودُ استمرار اتّباع وزارة التعليم العالي للإدارة المركزية للجامعات هذه إلى عوامل عديدة، منها القوانين والأنظمة النافذة التي تعودُ إلى زمن نظام البعث، وهي ترتكز على مبدأ المركزية، ومعظم هذه القوانين والأنظمة لا تستطيع الوزارات إلغاءها لعدم وجود الإرادة السياسية؛ لأن إلغاءها يعني فقدان الطبقة السياسية الحاكمة لمصالح وامتيازات كثيرة. لهذا يغدو من الصعب تحقيق اللامركزية في الجامعات في ظلّ وجود الاقتصاد الرَّيْعي، فالدولة العراقية تعتمد على الواردات المتأتية من بيع مادة النفط الخام بنسبة 97%، وعلى هذا الأساس تتحدّد بنود الموازنة "الإنفاق الحكومي" الذي يتم بدون رؤية اقتصادية أو سياسة مالية واضحة، فيذهب كثيرٌ منها للجانب التشغيلي (رواتب، نفقات حكومية) لا للجانب الاستثماري. ولهذا فإنّ اعتماد الجامعات في تمويلها على وزارة التعليم العالي يجعلها في وضع هشّ وضعيف من جهة المطالبة باستقلال الإدارة (الإدارة اللامركزية)، ويسمح لأصحاب القرار في الوزارة بالتحكم والسيطرة عليها. وهنا لا بدّ من الإقرار بحقيقة أنَّه من دون إيجاد مصادر تمويل أخرى للجامعات لا يمكن الحديث عن استقلاليّة إداريّة أو تفويض لسلطة اتخاذ القرارات فيها.

والعامل الآخر الذي يُسهِمُ بتعزيز المركزية والانفراد بالسلطة في الوزارات – ومنها وزارة التّعليم العالي – هو ضعف المؤسسات القضائيّة الحكوميّة، وضعف أو غياب آليات مساءلة أصحاب السلطات المركزيّة، واتساع ظاهرة الإفلات من العقاب في ظلّ سيطرة النخب السياسية على مفاصل الدولة وتحكُّمها بالموارد واحتكارها للسلطة السياسية. لهذا يتطلب التحول إلى اللامركزية آلياتِ مساءلةٍ فاعلةً ومؤسَّساتٍ مستقلَّةً لتنفيذ القوانين وتفويض السلطة لأطراف أخرى في المجتمع، وهي ما فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيقه. لذلك تخضع الجامعات العراقية – حالها حال بقية المؤسسات الحكومية الأخرى – إلى سيطرةٍ وهيمنةٍ شبه كاملة من قبل الأحزاب السياسية وشبكاتها الأمنية والاقتصادية؛ لأنها توفر المناصب الإدارية لأتباعها، وتوفّر موارد مالية لتمويل استمرار وجودها السياسي.

رابعاً: الارتقاء بالبحث العلمي: محاولات فاشلة

"الأكاديمية ماتت، التقاعد المبكر هو الحل" (مقابلة، بغداد، كانون الأول/ديسمبر 2022)

هذا ما أجاب به أستاذ في إحدى الكليات الإنسانية في جامعة بغداد عن سؤال: ما هي أهم التحديات التي يواجهُها في عمله كمدرس؟ وقد طغى اليأس والإحباط على كلّ إجابات هذا الأستاذ في توضيح الجوانب غير المرئية للواقع الأكاديمي داخل الجامعات العراقيّة. فبحسب رأيه أفسد التدخل السياسي والمركزية العالية المجالَ الأكاديمي، وأسهما في تدهور البحث العلميّ يوماً بعد يوم وحجّما دوره، وأدّيا إلى بقاء العديد من مراكز البحوث العراقية تحت قيادات سياسية تقليدية غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، وغير مهتمّة بمواكبة التقدم الحاصل في العلوم التكنولوجية، ولا بأهمية توجيه البحث العلمي كضرورة أساسية لدراسة المشاكل المجتمعية، لإيجاد الحلول وبناء البرامج ووضع السياسات المناسبة.

ويواجه الأساتذة الجامعيّون والباحثون ضغوطاتٍ كبيرةً تدفعهم إلى تجنب النقد أو تحديد أطراف أو ذِكر أسماءٍ محددة مسؤولة عن أحداثٍ أو مشاكلَ معينة يعاني منها المجتمع، كما حدث للباحث في شؤون المجموعات المسلحة هشام الهاشمي، الذي اغتيل من قبل أشخاص ينتمون لمجموعة مسلحة في تموز/يوليو 2020، لأنه نشر تقريراً يصف فيه تفاصيل التسلسل القيادي لإحدى المجموعات المسلحة في الحشد الشعبي. ووصل حال العديد من الجامعات والمؤسسات البحثية، ولا سيما المختصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، إلى تهميش الباحثين الذين يحاولون إجراء بحوث نقدية حول سياسات أحزاب السلطة وإخفاقاتها في إدارة الدولة، بل طالَ التهديدُ بالقتل عدداً من الباحثين الأكاديميين الذين تجرّؤوا على إجراء

بحوث تمس قضايا حساسة وتضع تصورات دقيقة لجذور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يواجها المجتمع العراقي، وقضايا الفساد الإداري والمالي الذي ينخر مؤسسات الدولة والجهات المسؤولة والمتورطة فيه (مقابلة، بغداد، كانون الأول/ديسمبر 2022).

ولا تقتصر تحدّيات البحث العلمي – رغم التوسع في الكليات الحكومية وازدياد عدد الكليات الأهلية والمراكز البحثية في البلاد – على ضعف التمويل، الذي يُعَدُّ في العراقِ الأدنى مقارنة بدول المنطقة، فالجامعات ليس مؤسسات بحثية، بل هي أقربُ ما تكون إلى مؤسسات تدريس سلبية تفتقد للتفاعل الفكري المنتج للمعرفة، كما أنّ هناك شبه قطيعة بين الجهات المعنية بالمشكلات الاجتماعية – سواء أكانت حكومية أو قطاعاً خاصاً – والجامعات، ونادراً ما يؤخَذُ بالتوصيات الصادرة عن البحوث، أو وَضْعُ برامجَ وخططٍ مشتركةٍ لمعالجة تلك المشكلات ومتابعة عدم تكرارها. وأغلب البحوث المسجلة ضمن قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي هي حصيلة الدراسات العليا ضمن الجامعات الحكومية والأهلية، ومعنى هذا أنّ تمويلها يأتي من الطالب نفسه، بإمكانيات مادّيّة بسيطة، والهدفُ منها هو الحصول على الشهادة في آخرِ المطافِ وليس غرضُها البحث العلمي الحقيقيّ أو الابتكار.

ويعود جانب من سبب ازدياد البحوث المنشورة إلى نظام الترقيات العلمية الذي يشترط على المتقدم نشر عدد من البحوث في المجلات البحثية المحلية أو العالمية، فلجأ العديد من المتقدمين للترقيات إلى نشر بحوث مسروقة أو ملفقة، وبعضُهم يستعملُ أساليب احتيال فكريّ، بتغيير صياغة الفقرات وإدخالِ بعض الأفكار من عندِه لتقليل صفة الانتحال (مقابلة، أستاذ جامعي، كانون الأول/ديسمبر 2022)، وانتشرت بشكل واسع مكاتب تتولى كتابة بحوث التخرج والماجستير والدكتوراه لقاء أجور محددة، ولم تنجح إجراءات الوزارة في فرض فحص "الاستلال" للبحوث المقدمة للترقية، في الحد من هذه الظاهرة. وإذا ما حاولنا احتساب عدد الأبحاث المنشورة، نلاحظ زيادة ملحوظة بل كبيرة، يقابلها ضعف كبير بالاستشهاد بالبحوث المنشورة في مجلات بحثية محلية من 11.20 إلى 0.56 وهي لا تملك تصنيفاً دولياً عالياً، وهذا يؤكد أن البحوث العراقية ذات مستوى رديء، ولا تثير اهتمام الباحثين خارج العراق (الربيعي، 2021).

كما تتأثر جودة البحث العلمي وفعاليته بمدى قدرة الباحثين على الوصول إلى المعلومات ومدى توفرها، ولا سيّما أنّ معظم الجامعات لا تعتمد التقنيات التكنولوجية الحديثة في حفظ البيانات والبحوث والوصول إلى الجديد منها، فهي لم تشهدْ أي عملية إصلاح أو تطوير، وفي أحيان كثيرةٍ يُمنع الباحثون من الوصول إلى معلومات تعدُّها الحكومة حساسة لأسباب أمنية. وبشكل عامّ يوثر النظام البيروقراطي، وافتقاد الموضوعية وأدوات القياس والتقييم للمؤسسات البحثية والجامعات، إلى تراجع مستويات البحث العلمي.

خريجو الجامعات العاطلون عن العمل يشعلون شرارة احتجاجات تشرين 2019

يؤكّد خروج الشباب من خريجي الجامعات إلى الاحتجاجات عام 2019 حقيقةَ نقاط الضعف المذكورة في استراتيجية التعليم العالي 2018–2022 وأهمها ضعف تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في جميع مراحل التعليم العالي، إذ لا تخضع خطة الدراسات العليا أو الدراسة الأولية لدراسة جدوى، ولا ترتبط بحاجة سوق العمل ومتطلباته.

كانت شرارة ما بات يعرف باحتجاجات تشرين الأول/أكتوبر تظاهرةً سلميّةً في بغداد لحملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل في أواخر أيلول/سبتمبر 2019؛ إذ بلغ عدد الطلبة المتخرّجين من الدراسات الجامعية الأولية لسنة 2019 في الجامعات الحكومية – بحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء – 148,401 طالباً (وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي)، وهؤلاء جميعاً واجهوا صعوبات كبيرة في إيجاد فرص عمل تلائم تخصّصاتهم العلمية، وكان ينضم

الآلاف منهم إلى طابور العاطلين عن العمل كلّ سنة. تعرّض الطلبة المحتجون للعنف المباشر من قوّات الشّرطة ومكافحة الشّغب، من ضرب وإهانة، واستعملتْ هذه القوات القوّة المفرطة برشّ الماء الحارّ على المتظاهرات والمتظاهرين لتفريقهم بالقوة. وكانت أكثر المشاهد التي تناقلتها قنوات الإعلام استفزازاً (وكالة NRT الإخبارية، 2019) ووسائل التواصل الاجتماعي، مشهد سقوط شابّات متظاهرات على الأرض وجذب ملابسهنّ عن أجسادهنّ نتيجة رشّ المياه، ففجّرَتْ ردة فعل النظام القمعية هذه غضبَ شرائح أخرى من الشباب غير المتعلم، التي كانت – فضلاً عن الظروف الأمنية السيئة – ترزح تحت وطأة الفقر والتهميش والبطالة، ثمّ عادت هذه الاحتجاجات بعد ثلاثة أيام بزخم أعلى، وجاءت المطالب هذه المرة بتغير جذري للنظام السياسي، ودعوةٍ إلى هوية وطنية موحدة – تحت شعار "نريد وطن" – عابرة لكل أشكال المحاصصة السياسية، ورافضة بالمطلق للفساد السياسي. وخلافاً لكل توقعات النظام السياسي الذي استخدم كلّ أنواع القوة (القتل بالرصاص الحيّ، واستخدام القنابل المسيلة للدموع، والاعتقالات، وفرض حظر التجوال، وقطع الإنترنت لإيقاف الاحتجاجات ومنع المحتجين من الوصول إلى ساحات التظاهر، لم ينجح في ردّ المحتجين عن الوقوف بوجه السلطة، بل حدث العكس تماماً، إذ اتسعت رقعة الاحتجاجات، واندلعت في بقية محافظات الوسط والجنوب أيضاً، ولم تهدأ نسبياً إلا عند إعلان استقالة حكومة عادل عبد المهدي. (وكالة DW الإخبارية، 2019).

ويستمر النظام السياسي الحالي في سعيه لاحتواء الشباب ولا سيّما الخريجين بمنحهم فرص التعيين في القطاع العام الحكومي بين فترة وأخرى، بهدف إسكات أصواتهم، ومع ذلك عادت احتجاجات الشباب الخريجين إثر إعلان رئيس الوزراء محمد شيّاع السوداني بنفسه قرار مجلس الوزراء بتثبيت العاملين بصفة عقود في وزارة الكهرباء في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (موقع الحكومة العراقية، تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، ومع أن طريقة الإعلان جاءت وكأنها إنجاز للحكومة الجديدة، واستجابة لمطالب الشباب "شباب تشرين"، إلا أنّ حالةً من الغضب عمّت فئات الشباب الخرجين العاطلين عن العمل، أو الذين يعملون بصفة عقود في وزارات أخرى كوزارة التربية، فطالبوا هُم أيضاً بفرص "التعيين" في القطاع الحكومي.

إنّ طريقة تعامل السوداني وحكومته مع ملف الخريجين العاطلين عن العمل تؤكد إشكالية السياسات العليا الاقتصادية التي تتبناها الأنظمة السياسية المتعاقبة، سواء قبل 2003 أو بعده، باحتكار الدولة لعوائد إيرادات النفط الذي يتيح للنظام السيطرة على الاقتصاد والمجتمع، واستمرار هيمنة القطاع العام الذي ما يزال يشكل60% من إنتاج العراق (وزارة التخطيط، 2019)، وإهمال القطاع الخاص وبقية القطاعات الإنتاجية (الحكومة العراقية، الورقة البيضاء، 2020)، ممّا ينتج اقتصاداً هشّاً تحت سلطة مجموعات سياسية متنفذة تحتكر قرارات التحكم بأصول الإيرادات، والذي يؤدّي بدوره إلى الاستبداد والتسلط السياسي للحفاظ على الرَّيْع، ويعيق عملية التحول الديمقراطي وتنمية المجتمع، كما أنه يرسخ التهميش والإقصاء لفئات وشرائح واسعة من المجتمع، ويحرمها من القرار السياسي، بل ويحوّلها إلى رعايا، وهذا ما بات يرفضه "شباب تشرين" (ياسر، 2013). إنّ ردة فعل الشباب الاحتجاجية لهذا الإجراءات "الترقيعية"، باعتبارها تغطي المشكلة من دون إيجاد حلّ جذري ومستدام لبطالة الشباب، تنبئ بتطورات مستقبلية تهدد الاستقرار السياسي الهشّ الذي تعيشه الدولة حالياً، فالمظالم والمطالب المشتركة للشباب توحّد جميع المجموعات المختلفة منها – المتعلم وغير المتعلم – للوقوف ضد النخب السياسية المسؤولة عن استشراء الفساد وضعف الدولة وانهيار مؤسساتها.

المصادر

المصادر باللغة العربية

الحكومة العراقية. مقتطفات من المؤتمر الصحفي لرئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (تاريخ الدخول: 14 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط:
https://gds.gov.iq/ar/highlights-of-the-press-conference-by-prime-minister-mohammed-shia-al-sudani-22-11-2022-/

الحكومة العراقية. الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي. تشرين الأول/أكتوبر 2020 (تاريخ الدخول: كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط:
https://gds.gov.iq/ar/iraqs-white-paper-for-economic-reforms-vision-and-key-objectives/

الربيعي، محمد. 2014. الكليات الأهلية: منفعة أم مضرة للتعليم العالي؟ (تاريخ الدخول: 13 حزيران/يونيو 2023) متوفر على الرابط: https://p.dw.com/p/1Cea1

الربيعي، محمد. 2021. واقع ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق (تاريخ الدخول: 13 حزيران/يونيو 2023). متوفر على الرابط:
https://shafaq.com/ar/مقالات/واقع-ومستقبل-البحث-العلمي-والدراسات-العليا-في-العراق/

العاني، طه. 2022. العراق. مخاوف من سقوط الآلاف من خريجي التخصصات الصحية في فخ البطالة (تاريخ الدخول: 13 حزيران/يونيو 2023). متوفر على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/12/العراق-مخاوف-من-سقوط-الآلاف-من-خريجي/

العيسى، عبد الرزاق عبد الجليل. 2020. واقع وتحديات التعليم العالي في العراق. في التعليم العالي في العراق مقاربات نقدية ورؤى استشرافية. مركز البيان للدراسات والتخطيط (تاريخ الدخول: 15 شباط/فبراير 2023). متوفر على الرابط:
https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-content/uploads/2020/12/98484884.pdf

اليونيسف (الأمم المتحدة)، برنامج كل طفل في المدرسة ويتعلّم (تاريخ الدخول: 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022). متوفر على الرابط: https://www.unicef.org/iraq/what-we-do/education

إرفاد. التعليم في العراق بين الحاضر والماضي (تاريخ الدخول: 1 آذار/مارس 2023). متوفر على الرابط:
www.irfad.org/ar/رضاحلاو-يضاملا-نيب-قارعلا-يف-ميلعتلا

الإسكوا (الأمم المتحدة). النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية. اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات 2015 العدد الرابع (تاريخ الدخول: 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022). متوفر على الرابط:
https://www.unescwa.org/ar/publications/النزاعات-المتمادية-وأثرها-على-التنمية-في-المنطقة-العربية-اتجاهات-وتداعيات-أثناء

جامعة بغداد. استراتيجية جامعة بغداد 2018-2022. (تاريخ الدخول: 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022). متوفر على الرابط
https://uobaghdad.edu.iq/?page_id=23393#007

جامعة بغداد. قانون التعليم العالي الأهلي، رقم 25 لسنة 2016 (تاريخ الدخول: 20 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط: https://uobaghdad.edu.iq/?page_id=22627

جمعية الأمل العراقية. تقرير تحديات الشباب الاقتصادية والاجتماعية، 2022. غير منشور.

خيري، أمينة وآخرون. الجامعات العربية بين علّة الوجود واعتلال الحال. 2 أيلول/سبتمبر 2022 (تاريخ الدخول 13 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/365281/-تحقيقات-09ومطولات/الجامعات-العربية-بين-علّة-الوجود-واعتلال-الحال

سلطة الائتلاف المؤقتة. ملف حقائق عن سياسة اجتثاث البعث (تاريخ الدخول: 3 آذار/مارس 2023). متوفر على الرابط https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/pressreleases/20040510_debath-arabic.html

عبد اللطيف، عماد. 2022. الدولة والقطاع الخاص وسياسات التشغيل في العراق: أبعاد المشكلة وإشكالية الدور 2003-2021. متوفر على الرابط .(2023 نيسان/إبريل 3 :تاريخ الدخول) منظمة العمل الدولية:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_851985.pdf

قباني، نادر. 2019. تحدي تشغيل الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة جديدة وإعادة تأطير. مركز بروكنجز الدوحة (تاريخ الدخول: 3 نيسان/إبريل 2023). متوفر على الرّابط:
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/02/Youth-employment-in-MENA_Arabic_Web.pdf

منصة الطالب العراقي. الكليات المشمولة بالتعيين المركزي للجامعات الحكومية والأهلية (تاريخ الدخول: 16 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط:
https://isp.com.de/2022/-الكليات-المشمولة-بالتعيين-المركزي

منظمة العمل الدولية. "العراق ومنظمة العمل الدولية يطلقان أول مسح وطني للقوى العاملة منذ عقود"، 2012 (تاريخ الدخول: 16 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط:
https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_850384/lang--ar/index.htm

منظمة العمل الدولية. مؤتمر العمل الدولي الدورة 101، 2012. أزمة عمالة الشباب: حان وقت العمل (تاريخ الدخول: 3 نيسان/إبريل 2023). متوفر على الربط:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_175948.pdf

وزارة التخطيط العراقية. الجهاز المركزي للإحصاء 2018. الخصائص الجغرافية للعراق (تاريخ الدخول: 11 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط:
https://cosit.gov.iq/ar/option=com_content&view=article&layout=edit&id=1220

وزارة التخطيط العراقية. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوية (تاريخ الدخول: 16 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط:
https://cosit.gov.iq/documents/education/reports/gra/2019-202018%العالي20%التعليم20%خريجو.pdf

وزارة التخطيط العراقية. الجهاز المركزي للإحصاء. 2019 (تاريخ الدخول: 14 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371378_ara?posInSet=1&queryId=84896d88-79b6-4a07-92a4-82a6352fa98d

وزارة التخطيط العراقية. خطة التنمية الوطنية 2018-2022 (تاريخ الدخول: 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022). متوفر على الربط: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/03/1-2022-2018-خطة-التنمية-الوطنية.pdf

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية. التعليم تعلن قبول أكثر من 147 ألف طالب في الجامعات العراقية. 2021 (تاريخ الدخول: 13 حزيران/يونيو 2023). متوفر على الرابط: https://mohesr.gov.iq/ar/التعليم-تعلن-قبول-أكثر-من-147-ألف-طالب-في-ا/

وكالة الشرق الأوسط. أجواء التعصب الطائفي والسياسي تسود الجامعات العراقية. 2004 (تاريخ الدخول: 12 كانون الثاني/يناير 2023).متوفر على الرابط:

https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=226303#.Y-aJsexBxDU

بلع رفوتم .(2023 ليربإ/ناسين 3 :لوخدلا خيرات) فايرألاب اهتقالعو قارعلا يف ةنيدملا .2013 .ةيرابخإلا بدملا ةلاكو :طبارلا https://almadapaper.net/view.php?cat=96280

وكالة شفق نيوز. 2020. جداول، توقيتات وأجور الدراسة المسائية في الجامعات العراقية (تاريخ الدخول: 10 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط: https://shafaq.com/ar/عمتجم/لوادج-تاتيقوت-و-روج-ةسارد-ةياسملا-تاعماجلا-يف-ةيقارعلا

وكالة DW الإخبارية. رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي يعتزم تقديم استقالته. 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (تاريخ الدخول: 14 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط: https://www.dw.com/ar/رئيس-الوزراء-العراقي-عادل-عبد-المهدي-يعتزم-تقديم-استقالته/a-51469819

وكالة NRT الاخبارية. "الحكومة تقدم حلولاً سريعة لاستيعاب حملة الشهادات العليا" (تاريخ النشر 26 أيلول/سبتمبر 2019، تاريخ الدخول: 19 آب/أغسطس 2020). متوفر على الرابط: https://www.nrttv.com/AR/News.aspx?id=16680&MapID=2

ياسر، صالح. 2013. ورقة سياسيات، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق. مؤسسة فريدريش إيبرت. مكتب الأردن والعراق (تاريخ الدخول: 15 كانون الثاني/يناير 2023). متوفر على الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf

يوسف، سير الدين. 2019. في العراق. «جامعات ميليشياوية» تدرّ أموالاً ضخمة وشهاداتٌ مزورة لبرلمانيين (تاريخ الدخول: 15 آذار/مارس 2023). متوفر على الرابط: https://7al.net/2019/07/09/لومأ-ردت-ةيوايشليم-تاعماج-قارعلا-يف/seyredin/slide/

المصادر باللغة الإنكليزية

Central Statistical Organization (CSO), Kurdistan Region Statistics Office (KRSO) and International Labor Organization (ILO), "Iraqi Labour Force Survey 2021". 2022.

Conflict Records Research Center (CRRC). "Saddam Meeting with His Cabinet to Discuss the 1982 Budget". Available at: https://conflictrecords.files.wordpress.com/2013/06/sh-shtp-a-000-635_english.pdf (Access date: 15 March 2023).

Issa, J. and Jamil, H. "Overview of the education system in contemporary Iraq", European Journal of Social Sciences, Volume 14, Number 3 (2010), pp 360-368. Available at: https://www.researchgate.net/publication/291276630_Overview_of_the_education_system_in_contemporary_Iraq (Access date: 13 June 2023).

Middle East Monitor, 2022. More than 6m unemployed in Iraq. October 2022. Available at: https://www.middleeastmonitor.com/20221007-more-than-6m-unemployed-in-iraq/ (Access date: 12 Jan 2023).

Zipoli, Martina and Silvia Marchionne 2021. "State of the Art of the Higher education system and its Governance in Iraq" UNIMED, Mediterranean Universities. Available at: https://projectinspire.eu/wp-content/uploads/2021/06/INsPIRE-D1.4-Report-on-the-Iraqi-HE-system.pdf (Access date 3 April 2023).

Middle East Centre
London School of Economics
Houghton Street
London, WC2A 2AE

LSEMiddleEast

lsemiddleeastcentre

lse.middleeast

lse.ac.uk/mec